

ملاحظات

حول تطوير التعليم الجامعي



()

تنويه

هذه الورقة هي محاولة أولية للوصول إلى تصور متكامل حول كيفية إصلاح الجامعات المصرية، وقد رأى أعضاء "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) طرحها للنقاش على كل من يهمله أمر التعليم، فأعضاء المجموعة يعتقدون أن التوصل لهذا التصور المتكامل يحتاج إلى حوار واسع على مستوى المجتمع بأسره، ومن ثم فإنهم يناشدون كل من تصله هذه الورقة أن يمددهم بملاحظاته عليها، أملاً في تطويرها وبلورتها وإعادة طرحها في أفضل صورة ممكنة.

لإبداء الملاحظات والتعليقات، يمكن الرجوع إلى موقع المجموعة على

شبكة الإنترنت، وعنوانه: (www.march9online.net)

طرحت وزارة التعليم العالي مؤخراً رؤيةً لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي. وترى "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) أن هذه الرؤية لا تفي بالغرض، وتتجاهل مشاكل الجامعة الجوهرية والمطالب الملحة لأساتذتها وطلابها، والطامحين إلى تغيير جذري يحرر الجامعة من القيود التي تكبلها، ويحوّلها إلى ساحة لتنمية العقول وإنتاج المعارف والمناظرة الخلاقة، بما يسهم في نهوض بلادنا ومشاركتها محلياً وعربياً ودولياً في مسيرة البشر وتقدمهم.

وتعتقد "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) أن المدخل السليم لتطوير التعليم العالي لابد أن يُؤسس على تشخيص دقيق للمشاكل المزمنة التي يعاني منها نظام التعليم العالي، ومنظومة التعليم في مصر بشكل عام، والتي أدت إلى تدهوره تدهوراً غير مسبوق، انعكس على العملية التعليمية والتربوية، وعلى مكانة الجامعة ودورها في تكوين الباحثين وفي الإنتاج المعرفي، وعلى وضع أعضاء هيئات التدريس، وعلى مستوى البحث العلمي، وعلى الأنشطة الطلابية، فضلاً عن كفاءة الخريجين. وفي هذا السياق تبرز العناصر التالية:

❖ أولاً: الاعتراف بفشل السياسة الحكومية للتعليم العالي، وتمثل عوامل هذا الفشل فيما يلي:

١- تقاعس الدولة عن الاستثمار في التعليم العالي رغم أنه يمثل أعلى مردود على الاقتصاد الوطني، وتتجلى هذه المشكلة في:

أ. أن التعليم العالي المصري بصفة عامة يستوعب شريحة ضئيلة من الشباب في المرحلة السنوية من ١٨ عاماً إلى ٢٣ عاماً، مقارنةً بالدول النامية والمتقدمة، إذ يستوعب أقل من ٣٣ بالمئة من الشباب في مصر، في مقابل ٤٩ بالمئة في تركيا، على سبيل المثال (حسب إحصاءات البنك الدولي على الموقع:

(<http://devdata.worldbank.org/edstats/>)

ب. تدني الإنفاق السنوي على التعليم العالي في مصر وضآلة ما يُصرف على الطالب في مرحلة التعليم العالي. إذ يبلغ متوسط الإنفاق السنوي على الطالب في مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة في مصر نحو ١١٠٠ دولار، بينما يبلغ متوسط الإنفاق السنوي في تركيا، على سبيل المثال، نحو ٣٩٠٠ دولار للطالب (حسب إحصاءات البنك الدولي على الموقع:

(<http://devdata.worldbank.org/edstats/>).

ج. تدني الإنفاق على البحث العلمي داخل الجامعات، وهو ما يؤدي عملياً إلى إهدار الإمكانيات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، والتي أنفق المجتمع المال والسنوات لكي يكتسبوها.

د. إهدار الموارد المحدودة المتاحة للجامعات في كثير من أوجه الإنفاق التي لا طائل من ورائها، أو التي ما كان يجب أن تكون لها أولوية على غيرها، مثل تركيب الرخام والسيراميك بلا ضرورة، وتنظيم دورات لا تعود بفائدة تُذكر على المتلقين من أعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن أنها ممولت من قروض البنك الدولي مما يزيد

- من أعباء الميزانية العامة للدولة، وغير ذلك الكثير من أوجه الإهدار التي يصطدم بها يومياً كل من يعمل في الجامعة.
- هـ. ضعف مستوى التجديد والإحلال والتطوير في منشآت الجامعات من معامل ومكتبات وورش وقاعات تدريس وبحث.
- و. تراجع معدلات الإيفاد في بعثات خارجية ومهمات علمية واستقدام الأساتذة الأجانب.
- ز. انخفاض القيمة الحقيقية لدخل أعضاء هيئة التدريس، وتردي مستوى معاشاتهم.
- ح. تضخم الجهاز الإداري، من موظفين وعمال، بشكل لا يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية للجامعات، فضلاً عن تعقيدات الإجراءات الإدارية، مما يؤدي إلى إهدار جانب كبير من ميزانيات الجامعات ومن طاقات وجهود أعضاء هيئات التدريس.
- ٢- إهدار استقلال الجامعات من خلال السيطرة المركزية السياسية على الجامعات عن طريق المجلس الأعلى للجامعات وتعيين رؤساء الجامعات والعمداء، مما أدى لابتعاد أغلب أعضاء هيئة التدريس عن الاهتمام بتطوير الجامعة. ومن شواهد تلك السيطرة المركزية:
- أ. إقبال الجامعات العامة بأضعاف قدرتها الاستيعابية من الطلاب بقرارات فوقية من المجلس الأعلى للجامعات.
- ب. تفشي الأساليب الاستبدادية في الإدارة، والقرارات الفردية من العمداء ورؤساء الجامعات المعينين، وذلك كما أوضحت "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) في الكتيب الذي أصدرته بعنوان: "لا للاستبداد الإداري في الجامعات".
- ج. اتخاذ قرارات أساسية تتعلق بالتعليم الجامعي بضغط سياسي، مثل إدخال نظام الفصلين الدراسيين والبرامج الجديدة التي يدفع الطالب مصروفاتها.

د. صعوبة تطوير النظم والبرامج الدراسية من جانب مجالس الأقسام والكليات نتيجة لضرورة الحصول على موافقة المجلس الأعلى للجامعات ووزير التعليم العالي على أي تعديل أو تطوير.

٣- التدخلات الأمنية والسياسية المباشرة في العمل الجامعي والتي جعلت ممارسة أعضاء هيئة التدريس والطلاب لعملهم العادي أمراً محفوظاً بالمخاطر، وأبرز مظاهر تلك التدخلات:

أ. تدخل الأمن في تعيين المعيدين وسفر أعضاء هيئة التدريس وتنظيم المؤتمرات وقبول الطلاب الوافدين، على النحو الذي أوضحته "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) في الكتيب الصادر بعنوان: "لا للتدخلات الأمنية في الجامعات".

ب. تدخل الأمن في النشاط الطلابي وانتخابات اتحاد الطلاب مما قتل النشاط الطلابي تماماً وأفقّر الحياة الجامعية.

ج. تدخل بعض القوى السياسية والاجتماعية في الأمور العلمية عن طريق الاعتراض على بعض المواد التعليمية أو المشروعات البحثية دون علم وعلى أساس سياسي.

❖ **ثانياً: الاتفاق على أن أي مشروع قانون لإصلاح التعليم الجامعي لا بد أن يتضمن المحاور الثلاثة الآتية:**

(١) إصلاح النظام الجامعي من كافة الجوانب الإدارية والتعليمية والمتعلقة بالبحث العلمي. ويتضمن هذا الإصلاح تحقيق استقلال فعلي للجامعة بعيداً عن التدخل الحكومي وعن التدخلات الأمنية السافرة والمستترة، والتخلص من المركزية الشديدة في اتخاذ القرار، واعتماد مبدأ الانتخاب بدلاً من التعيين في شغل الوظائف القيادية والإدارية بالجامعة، بما يكفل تحول نمط إدارة الجامعة وأسلوب عملها إلى أسلوب ديموقراطي والتخلص من الاستبداد الإداري والأمني المتحكم فيها.

(٢) إصلاح أوضاع هيئة التدريس ومعاوني هيئة التدريس من جميع الجوانب. ويشمل هذا المحور إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتردية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وضمان الحريات الأكاديمية الخاصة بالتعليم والبحث العلمي.

(٣) إصلاح أوضاع طلاب الجامعة، بما يضمن لهم أجواء علمية حرة وخلاقة تتيح لهم قدراً أكبر من الحرية والتسيير الذاتي وتحقيق الذات واكتشاف الطاقات الإبداعية.

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد الاتجاهات الرئيسية للتعديلات المقترحة في قانون تنظيم الجامعات على النحو التالي:

(١) **إصلاح النظام الجامعي**

أ- ترسيخ مبدأ استقلال الجامعات، ورفع يد السلطة السياسية عن الجامعات من خلال إلغاء المجلس الأعلى للجامعات وتشكيل مجلس تنسيقي من رؤساء الجامعات يتولى مسؤولية التخطيط والتقييم والتنسيق بين الجامعات.

- ب- إلغاء السلطات الممنوحة لوزير التعليم العالي، بما يستتبعه ذلك من إلغاء المواد الموجودة في القانون الحالي (القانون ٤٩ لعام ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية) التي تمنح الوزير سلطات مطلقة في التدخل في شئون اختيار القيادات الجامعية وفي تسيير العمل في الجامعات وفي تأديب أعضاء هيئة التدريس (ومثال لذلك المادة ٨٣ سيئة الصيت في القانون الحالي).
- ج- منع التدخل الأمني في الجامعة عبر سد الثغرات القانونية التي ينفذ منها، وإلغاء جميع الإجراءات المتعلقة بالأمن في الشئون الجامعية.
- د- وضع قواعد تكفل الشفافية التامة في الإدارة المالية للجامعات، مع منح المجالس الجامعية حرية التصرف في بنود الميزانية، والنص على عدم وجود سلطة لأي جهة غير جامعية، باستثناء الهيئات الرقابية، فيما يتعلق بالأمور المالية في الجامعات.
- هـ- إعادة النظر في قانون "هيئة الجودة والاعتماد" لتخليصه من المواد التي تمثل اعتداء على استقلال الجامعات، مثل المادة ١٣ التي تمنح وزير التعليم العالي سلطة وضع المؤسسة التعليمية تحت الإشراف المالي والإداري، وحصر دور الهيئة في التقييم والتوجيه دون الحق في اتخاذ قرارات تنفيذية.
- و- اعتماد مبدأ الانتخاب الحر والمباشر لشغل الوظائف القيادية بدءاً من مستوى القسم حتى مستوى مجلس الجامعة ورئيسها.
- ز- إعطاء المجالس الجامعية كامل صلاحياتها وإلغاء التفويض لرؤسائها إلا في حدود معينة مرتبطة بزمان ومهام روتينية لا يمكن تأجيلها حتى انعقاد الدورة المقبلة لانعقاد المجالس.
- ح- رفع التسلط الإداري، وإلغاء حق المجالس الأعلى في نقض قرارات المجالس الجامعية الأدنى، والفصل الواضح بين صلاحيات تلك المجالس، والتخلص من المركزية الشديدة بما يضمن التحول إلى

نظام إدارة أكثر ديمقراطية وحرية يسمح للمستويات الأدنى بالإبداع وحرية التصرف والحركة في إطار واسع من محددات عامة متفق عليها.

ط- إقرار مبدأ التمثيل النسبي للهيئات المعاونة للتدريس في المجالس الجامعية المختلفة، وكذلك إعطاء فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرار الجامعي لممثلي الطلاب المنتخبين بحرية من بين صفوفهم.

ي- صيانة الحريات الأكاديمية والبحثية بكل صورها، وضمان عدم التعرض بالتحريم أو التكفير أو المنع الإداري لما تقرر الهيئات الجامعية المختصة أنه من صميم العمل البحثي أو التعليمي.

ك- إنشاء جامعات عامة جديدة بعدد كاف، بحيث يصبح متوسط عدد الطلاب في كل جامعة متناسباً مع الأعراف الأكاديمية والإدارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الجامعات المصرية حالياً لا يتناسب مطلقاً مع عدد السكان، ولا يتناسب أيضاً مع عدد الكفاءات المتاحة للعمل كأعضاء في هيئات التدريس في عديد من التخصصات، منها الطب والهندسة والعلوم والزراعة، على سبيل المثال لا الحصر.

(٢) إصلاح أوضاع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم

أ- حماية عضو هيئة التدريس والهيئة المعاونة (المعيد والمدرس المساعد) من احتمالات النقل أو الفصل لغير سبب تأديبي (المواد ٨٣، ١٤٣، ١٤٤ في القانون الحالي).

ب- تحديد واجبات وحقوق عضو هيئة التدريس بشكل واضح وقاطع ومتوازن، والتخلص من الصياغات الإنشائية المطاطة، وما يتبعه ذلك من إيجاد نظام تأديبي قاعدته القانونية هي "لا جريمة بدون

نص، ولا عقوبة بدون نص"، مما يعني تحديد المخالفات على نحو واضح وقاطع وتحديد مقابل أكثر وضوحاً للعقوبة.

ج- أن تكون سلطة توقيع العقوبات على عضو هيئة التدريس من اختصاص مجلس التأديب دون غيره من السلطات الجامعية (المادة ١٠٦ في القانون الحالي) وتوفير الضمانات اللازمة لعضو هيئة التدريس أثناء التحقيق.

د- وضع نظام للترقية يضع في اعتباره المستوى العلمي والجهد العملي لعضو هيئة التدريس، وفي نفس الوقت مدى ما قدمه لجامعته ووضع حد للظواهر السلبية المتمثلة في الإعارات الممدودة وترقي أعضاء من هيئة التدريس رغم تغيّبهم عن أماكن عملهم الأصلية لمدد طويلة.

هـ- إصلاح الأوضاع المالية لعضو هيئة التدريس وضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتحديد مرتبات شاملة ومجزية لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم تتناسب مع وضعهم وأعباء عملهم.

و- تطبيق نظام تأمين صحي شامل وحقيقي لأعضاء هيئات التدريس والهيئة المعاونة وأسرههم، بما يكفل توفير الرعاية الصحية الكاملة بمستوى ملائم.

و- إيجاد حل عادل ومرض لمشكلة إحالة الأساتذة المتفرغين على المعاش في سن السبعين وتدهور معاشاتهم بشكل خطير ومهين، فضلاً عن إهدار إمكانات بعضهم العلمية التي يمكن أن تثري البحث العلمي والتعليم الجامعي.

(٣) إصلاح أوضاع طلاب الجامعة

- أ- تأكيد حق الطالب في الحصول على تعليم بمستوى عالٍ استناداً إلى قدراته العلمية الفعلية فقط بغض النظر عن إمكانياته المالية، وهو الأمر الذي يعني التمسك بمبدأ مجانية التعليم الذي يكفله الدستور المصري كما تكفله المواثيق الدولية التي وقَّعت عليها مصر.
- ب- إلغاء المواد الخاصة بالأنشطة الطلابية الموجودة باللائحة التنفيذية وإلغاء لائحة الاتحادات الطلابية الصادرة في عام ١٩٧٩، وضمان حق الطلاب في وضع لأنشطتهم التي تنظم أنشطة اتحاداتهم الجامعية من خلال ممثليهم المنتخبين بحرية، والعودة بصورة مؤقتة وكمرحلة انتقالية إلى اللائحة الطلابية الصادرة في ١٩٧٦.
- ج- ضمان مشاركة الطلاب في الإشراف على الصناديق الخاصة بالأنشطة الطلابية وأوجه الصرف فيها بما يكفل استخدامها على الوجه الأمثل في تحقيق أهدافها الأساسية.
- د- التأكيد على جودة حقيقية للتعليم الجامعي، باعتبار ذلك حقاً أصيلاً لجميع الطلاب، والوقوف أمام محاولات الالتفاف على قضية الجودة الحقيقية وعلى الحق في مجانية التعليم عبر نظم من قبيل "الانتساب الموجه"، و"التعليم الموازي"، و"التعليم المميز" والأقسام التي تُدرس فيها مواد التخصص بلغات أجنبية، مثل أقسام كليات التجارة باللغات الإنجليزية والفرنسية.
- هـ- إصلاح نظام تأديب الطلاب وجعله متوازناً وغير متعسف كما هو موجود بالقانون الحالي، وذلك عن طريق تأكيد حق الطالب في التظلم من قرارات مجلس التأديب (بتعديل المادة ١٨٤ من القانون الحالي)، وإلغاء البنود التي تدرج ضمن المخالفات التأديبية أنشطة

طلابيةً مثل تنظيم الجمعيات داخل الجامعة بدون ترخيص من السلطات الجامعية وتوزيع النشرات وإصدار مجلات الحائط وجمع التوقيعات والاشتراك في مظاهرات، بالإضافة إلى تقييد سلطة عميد الكلية ورئيس الجامعة في فرض عقوبات جسيمة على الطلاب قد تصل إلى الفصل دون مجلس تأديب (المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون الحالي).

و- وضع نظام عادل يكفل للطلاب التوصل إلى نتائج فعالة في تظلماتهم بخصوص نظم الدراسة والامتحانات.

ز- إلغاء نظام الاستثناءات في القبول بالجامعات بما يكفل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية في المجتمع، خاصة بعد أن قضت المحكمة الدستورية في عام ١٩٨٥ بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقانون الحالي، والتي تتيح مثل هذه الاستثناءات.

وغني عن القول أن هذه الاتجاهات هي مجرد مقترحات مطروحة للنقاش في الوسط الجامعي بمختلف أطرافه، أملاً في تطويرها وبلورتها من خلال حوار واسع وبنّاء ومسئول عن نظام التعليم الجامعي ومنظومة التعليم بصفة عامة في مصر.

ملاحظات نقدية

حول الرؤية المقدمة من وزارة التعليم الحالي بشأن تطوير القوانين
والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي

تمهيد

قدمت وزارة التعليم العالي رؤيتها عن تطوير تشريعات ومؤسسات التعليم العالي في ورقتين اشتملتا على مبررات صياغة إطار تشريعي جديد للتعليم العالي، وفلسفة التشريع المقترح وأهدافه الإجمالية والتفصيلية، والهيكل المقترح لمنظومة القوانين واللوائح، والشكل التنظيمي لمكونات هذه الأفكار من حيث أجهزتها واختصاصاتها، مع التركيز على ما سُمي الإدارة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي.

وترى "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) أن الرؤية المقدمة من وزارة التعليم العالي لا تتطرق من المشاكل الجوهرية الواقعية التي يعاني منها التعليم العالي، والنظام التعليمي بصفة عامة في مصر، ومن ثم فإنها لا تقدم علاجاً لهذه المشاكل القائمة بل تزيدها تعقيداً، وليس من شأنها إلا جلب مزيد من الكوارث على الجامعة بأساتذتها وطلابها، وبالتالي على المجتمع بأسره.

ملاحظات عامة

من خلال تحليل الأفكار والعناصر الواردة في رؤية الوزارة، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: مبررات صياغة تشريع جديد للتعليم العالي:

١- بالرغم من الإقرار بأهمية التطوير، فإن رؤية الوزارة لا تقدم

مبررات وجيهة ومقنعة لوضع تشريع جديد للتعليم العالي، فهي تشير بعبارات عامة وغامضة إلى "تطورات ومتغيرات داخلية حدثت في العقود الماضية" وإلى "التغير في مقومات النظام السياسي والنظام الاقتصادي والحراك الاجتماعي"، دون أن تحدد ملامح هذه التغيرات وعلاقتها بضرورة تعديل التشريع القائم.

٢- لا تتضمن رؤية الوزارة تشخيصاً للمشاكل الحالية التي تعاني

منها الجامعات المصرية، وهي المشاكل التي ينبغي أن يستهدفها أي مشروع للتطوير، مثل تدني الإنفاق السنوي على التعليم الجامعي وعلى البحث العلمي، وإهدار استقلال الجامعات من خلال السيطرة الحكومية المركزية والتدخلات الأمنية السافرة في الشؤون الجامعية، وتدهور دخول أعضاء هيئات التدريس، وتراكم سياسات القمع وتهميش المفكرين والعلماء على مدى أجيال.

٣- في سياق الحديث عن مبررات التطوير، تشير رؤية الوزارة إلى

"ضرورة وجود إطار مرجعي عام للتعامل مع جميع أنواع وأنماط التعليم العالي"، دون أن توضح أسباب هذه "الضرورة"، التي تسوقها باعتبارها أمراً حتمياً، أو مغزى وضع تشريع موحد لمؤسسات متباينة أشد التباين.

٤- لم تتطرق رؤية الوزارة لسلبيات القانون الحالي المنظم للجامعات

(وهو القانون ٤٩ لعام ١٩٧٢)، والتي طالما كانت موضع انتقاد

ورفض من قطاعات كبيرة من أعضاء هيئات التدريس، ومنها على سبيل المثال السلطات الواسعة الممنوحة لوزير التعليم العالي ولرؤساء الجامعات، وأسلوب اختيار القيادات الجامعية، والحد من صلاحيات مجالس الأقسام والكليات، مما يؤدي إلى تفشي التسلط الإداري والتدخل الحكومي، وعدم توفر مناخ ملائم يكفل الحريات الأكاديمية وتسيير العملية التعليمية.

٥- تشير رؤية الوزارة إلى "الاتفاقات الدولية المنظمة لتجارة الخدمات وتأثيرها على منظومة التعليم العالي" باعتبارها من مبررات صياغة تشريع جديد، وتتجاهل في الوقت نفسه واقع المجتمع المصري الاقتصادي والاجتماعي من حيث معدلات الفقر السائدة والحاجة إلى رفع معدلات التنمية البشرية، وكذلك واقع الجامعات المصرية من حيث إمكانياتها المادية والبشرية. ومن المعروف أن أي تطوير لوضع ما يجب أن يراعي خصوصية هذا الوضع والمشاكل المحددة التي يعاني منها، فلا توجد "وصفة" واحدة للتطوير يمكن تطبيقها على كل المجتمعات، كما أن الأهداف المرجوة من وراء أي تطوير تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة إلى أخرى.

ثانياً: فلسفة التشريع المقترح والمعالم الرئيسية للتطوير

١- تتجاهل رؤية الوزارة الحقيقة المتمثلة في أن التعليم الجامعي يشكل نظاماً فرعياً من منظومة التعليم بشكل عام، وأن النظام التعليمي هو فرع من منظومة التنمية البشرية. ومن ثم لا تتطرق الرؤية إلى العلاقة بين التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، وضرورة أن يشمل الإصلاح منظومة التعليم بأسرها، كما أنها لا تلتفت إلى المخاطر التي تتطوي عليها محاولة انتزاع نظام فرعي من سياق المنظومة الأشمل.

٢- تطرح رؤية الوزارة توحيد الإطار التشريعي لجميع مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يعني عدم التمييز بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، رغم الاختلاف الشديد بينهما من حيث الأهداف والتمويل والإدارة وأنظمة القبول والامتحانات وغيرها. فالمؤسسات الحكومية، على سبيل المثال، تُعد جزءاً من الكيان التنظيمي للدولة وتُمول من الميزانية العامة وتخضع لرقابة الأجهزة الرقابية في الدولة ولا تهدف للربح، أما المؤسسات غير الحكومية فهي جزء من كيانات اقتصادية خاصة يشكل السعي للربح جزءاً جوهرياً من عملها. وهذا الخلط بين مؤسسات متباينة أشد التباين يثير مخاوف من احتمال تحويل جانب من ميزانية التعليم إلى تلك المؤسسات الخاصة، من خلال القروض أو المعونات المقترحة للطلاب، مما ينتقص بالضرورة من موارد المؤسسات التعليمية العامة ويضاعف من مشاكلها القائمة أصلاً.

٣- تتحدث رؤية الوزارة عن "الفصل بين ملكية المؤسسة التعليمية وإدارتها وآليات تمويل الخدمات التعليمية التي تقدمها"، كما تشير لاحقاً إلى إدارة "المؤسسة التعليمية اقتصادياً كوحدة مستقلة، على أن تقدم الخدمة التعليمية... على أساس التكلفة الفعلية لهذه الخدمة". ويلاحظ هنا أن الرؤية تقوم على جعل التعليم الجامعي سلعة تُباع وتُشتري، وتتعامل معه بمعيار الربح التجاري، وتتجاهل أن التعليم في جوهره هو استثمار بشري ثقافي وتنموي وحضاري على المدى الإستراتيجي، وليس من الضروري أن تظهر عوائده في صورة نقدية مباشرة. وتتزايد خطورة هذا الاتجاه في ضوء الأوضاع الاقتصادية المتدنية في مصر والتي طالت فئات وشرائح عديدة لم تكن ضمن نطاق الفقر من قبل.

٤- تتجلى هذه النظرة التجارية الفجة للتعليم مرة أخرى عند الحديث عن علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية، فتشير رؤية الوزارة إلى أن "مجانية التعليم هي علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، أما علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية فهي علاقة بين طالب خدمة تعليمية ومقدمها بمقابل". وتشير هذه النظرة كثيراً من الارتباب بشأن الحق في مجانية التعليم، باعتباره حقاً أصيلاً يكفله الدستور المصري والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر، ومطلباً تقتضيه تطلعات التنمية البشرية والظروف الحالية للمجتمع المصري. ومن ناحية أخرى، فإن رؤية الوزارة تطرح هذه القضية الجوهرية من خلال عبارات وخطوات غامضة تتسم بالتعقيد. فليس مفهوماً، مثلاً، أن تتعاقد الدولة مع مؤسسات التعليم الحكومية، والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من الدولة، مما يعني أن الدولة تتعاقد مع نفسها. ولا توضح رؤية الوزارة المعايير التي تحكم حصول الطالب على الدعم من الدولة، أو الضمانات التي تكفل الشفافية والعدالة في توزيع هذا الدعم.

٥- تفتقر رؤية الوزارة إلى الوضوح فيما يتعلق بمسألة استقلال الجامعات، فهي تنص على توفير "حرية أكاديمية وإدارية ومالية في إطار الشفافية والمحاسبة المجتمعية"، ولكنها لا تقدم أية ضمانات قانونية محددة تكفل هذه الحرية الأكاديمية وتحول دون الاعتداء عليها، كما أنها تتناول مسألة "المحاسبة المجتمعية" بعبارات غامضة، فتشير إلى "إشراك المجتمع المدني في إدارة ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي"، دون أن تحدد طبيعة الهيئات والجهات التي تدرج في إطار هذا "المجتمع المدني"، وصلاحيات هذه الهيئات وحدود تدخلها في العملية التعليمية وفي الأمور الإدارية والمالية. وهذا الغموض يفتح الباب واسعاً لخضوع

الجامعات لسيطرة جهات هي أبعد ما تكون عن العمل الجامعي والبحثي، مثل رجال الأعمال والشركات والأحزاب، مما يؤدي في النهاية إلى جعل استقلال الجامعات مجرد عبارات فارغة بلا مضمون.

٦- تتضمن رؤية الوزارة استحداث هيئات غير محددة التشكيل أو الصلاحيات، مثل مجالس الأمناء، كما تزيد من تعقيد الهيكل التنظيمي للجامعات بتعدد المستويات والأجهزة وتداخل اختصاصات كل منها وعدم وضوح العلاقة فيما بينها (مثل وزارة التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات، وهيئة مراقبة الجودة والاعتماد، ومجالس الأمناء، ومجالس الجامعات والكليات، والمجالس العلمية)، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على الأداء الإداري للجامعات ويضعف من القيود التي تهدر استقلالها، إذ يحوّل المجالس الجامعية الأكاديمية إلى مجرد أجهزة تنفيذية تطبق السياسات والبرامج المحددة سلفاً من جهات حكومية وغير حكومية. ومما يؤكد هذه المخاوف العبارات المبهمة التي تضمنتها الرؤية من قبيل "مركزية التخطيط ورسم السياسات ولا مركزية التنفيذ"، و"فعاليات المجتمع المدني والجهات صاحبة الاهتمام بالتعليم العالي"، وما إلى ذلك.

٧- لا تتطرق رؤية الوزارة إلى قضية البحث العلمي، باعتبارها عنصراً جوهرياً في منظومة التعليم الجامعي، ولا تتناول المعوقات التي تعترضها والإمكانيات والضمانات التي ينبغي توفرها للنهوض بالبحث العلمي.

٨- تطرح رؤية الوزارة نظام "التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الإعلان المفتوح لكل المستويات الأكاديمية". ويرتبط بهذا النظام أسلوب التعيين بالتعاقد لفترة محددة بدلاً من التعيين.

وفي ظل الأوضاع المتدهورة في بلادنا، فقد يترتب على هذا النظام تشريد الآلاف من أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم، والتخلص من أصحاب الآراء المعارضة، وتحكيم الأهواء الشخصية، خاصة مع عدم وضوح المعايير التي تحكم التوظيف أو الجهات التي ستبت في طلبات المتقدمين لشغل الوظائف، ومدى توفر مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في عملية التعاقد أو إنهاء التعاقد، وهو الأمر الذي يجعل عضو هيئة التدريس مهدداً بشكل مستمر في عمله وفي معيشته، ويفرض مزيداً من القيود على حرية إبداء الرأي والانتقاد.

٩- وبالمثل، تقترح رؤية الوزارة نظام "الإعلان المفتوح" كأساس لاختيار "كافة مستويات القيادات الجامعية"، وهو ما يفتح الباب لاحتمال اختيار عناصر أقل كفاءة، وخاصة في ظل انعدام الشفافية وتفضي الفساد والمحسوبية والتدخلات السياسية والأمنية.

١٠- وفي السياق نفسه، تشير رؤية الوزارة إلى أن "بعض الأقسام العلمية قد تضخمت بشكل كبير جداً... كما أن الهرم قد قلب رأساً على عقب في العديد من الأقسام العلمية". وتنتقل من ذلك إلى القول بأن "أول خطوة في إصلاح الخلل القائم حالياً هي في إعداد هيكل وظيفي أكاديمي واضح...". ويعني هذا الأمر عملياً في ظل الأوضاع الحالية الاستغناء عن عدد كبير من أعضاء هيئات التدريس أو على أفضل الفروض تجميد وضعهم الوظيفي، وهو ما يمثل ظلماً فادحاً له، كما أنه يهدر ما استثمره المجتمع عبر سنوات في إعدادهم وتأهيلهم. وتتجاهل الرؤية أن الحل الحقيقي لإصلاح الخلل المشار إليه هو إنشاء جامعات وكليات وأقسام جديدة تستثمر تلك الطاقات المعطلة؛ فإذا كان عدد

أعضاء هيئة التدريس ضخماً بالنسبة لاحتياجات هذا القسم أو ذلك، فإنه لا يُعد ضخماً بالنسبة لاحتياجات المجتمع المصري ككل.

١١- وبالإضافة إلى ما سبق، تطرح رؤية الوزارة أفكاراً مبهمة حول زيادة دخل أعضاء هيئة التدريس، بالحديث عن "حد أدنى" للدخل، ووضع نظام للتمييز بين أعضاء هيئة التدريس يرتبط بالأداء ولا يعتمد على المرتب الشهري الثابت. وقد يؤدي هذا النظام إلى تمييز بعض المقربين من النظام والجهات الأمنية والقيادات الجامعية، وإبقاء أغلب أعضاء هيئة التدريس في الوضع الحالي بالغ التردّي.

١٢- تتحدث رؤية الوزارة عن "تفعيل نظم جديدة لتنسيق قبول الطلاب" في الجامعات، إلا إنها لا توضح مبرر التخلي عن النظام الحالي المعمول به، وهو القبول عن طريق مكتب التنسيق، والذي يُعد في ظل الظروف الاجتماعية الحالية أفضل السبل لضمان العدالة وتكافؤ الفرص، كما أنها لا تفصح عن طبيعة النظم الجديدة وما إذا كانت تكفل نفس الضمانات.

١٣- لا تقدم الرؤية شيئاً يُذكر عن حقوق الطلبة وحياتهم في التعبير والاهتمام بالشأن العام، وحمائتهم من التدخلات الأمنية، ومظاهر الرعاية الاجتماعية والصحية التي ينبغي أن تُكفل لهم.

وعلى ضوء هذه الملاحظات والانتقادات الأخرى التي أبدتها معظم نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المختلفة، فضلاً عن كثير من مجالس الأقسام والكليات، تخلص "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) إلى رفض الرؤية المقدمة من وزارة التعليم العالي رفضاً قاطعاً لما تمثله من مخاطر جسيمة على نظام التعليم الجامعي وعلى أعضاء هيئات

التدريس الجامعية. وتدعو المجموعة إلى حوار واسع في الأوساط الجامعية وعلى مستوى المجتمع بأسره من أجل التوصل إلى تصور متكامل لتطوير التعليم الجامعي، والنظام التعليمي بصفة عامة، في مصر.

ملحق

عقدت "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) مؤتمراً صحفياً الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الاثنين ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦ في مقر نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، عرضت خلاله رؤية المجموعة بخصوص إصلاح التعليم الجامعي والمشاريع المطروحة في هذا الصدد. وشارك في المؤتمر عدد من أعضاء هيئات التدريس من مختلف الجامعات المصرية، بالإضافة إلى صحفيين من الصحف القومية والمستقلة والحزبية.

وقد تلى خلال المؤتمر البيان الذي أصدرته المجموعة بخصوص الرؤية المقدمة من وزارة التعليم العالي بشأن تطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي. وفيما يلي نص البيان:

ملاحظات أولية حول الرؤية المقدمة من وزارة التعليم العالي

بخصوص تطوير التعليم الجامعي

طرحت وزارة التعليم العالي مؤخراً رؤيةً لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي، وقد استوقفنا أول ما استوقفنا أن هذه الرؤية أغفلت تماماً ما آل إليه التعليم العالي في بلادنا من تدهور غير مسبوق، انسحب على العملية التعليمية والتربوية، وعلى مكانة الجامعة ودورها في تكوين الباحثين والإنتاج المعرفي، بل وتجاهلت مشاكل الجامعة الجوهرية والمطالب الملحة لأساتذتها وطلابها، والطامحين إلى تغيير جذري يحول الجامعة من حيزٍ مُغلق ومُقيّد إلى ساحة لتنمية العقول وإنتاج المعارف والمناظرة الخلاقية، بما يسهم في نهوض بلادنا ومشاركتها محلياً وعربياً ودولياً في مسيرة البشر وتقدمهم.

وترى "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" (٩ مارس) أن هذه الرؤية لا تفي بالغرض، وتنتظر أن تُنفذ وزارة التعليم العالي وعدها بعرض أي مشروع قانون جديد لتطوير الجامعة بكامل تفاصيله، على أعضاء هيئات التدريس لإبداء الرأي فيه، من خلال مجالس الأقسام والكليات ونوادي أعضاء هيئات التدريس، فهم في نهاية الأمر أصحاب الاختصاص والمصلحة في أي مشروع للتطوير.

أما الورقة التي طرحتها الوزارة، رغم ما في صياغتها من إبهام وتناقض ورطانة مستمدة من ترجمة صياغات المنظمات الدولية، فهي شديدة الخطورة لما يلي:

١- تطرح تلك الرؤية توحيد التشريعات المنظمة للتعليم العالي لتضع في سلة واحدة مؤسسات شديدة التباين (جامعات عامة وخاصة ومعاهد وكليات تكنولوجية متوسطة)، وهو ما يؤدي بالضرورة لتحميل الجامعات العامة بمشكلات تُعثر المؤسسات التعليمية التجارية، وقد يكون منفذاً لتحويل جانب من ميزانية التعليم إلى تلك المؤسسات التجارية أو شبه التجارية.

٢- لا ترى الورقة في التعليم استثماراً بشرياً ومشروعاً نهضوياً، بل تعتبره سلعةً يتم التعامل معه بمنطق تجاري فحج ومباشر.

٣- تعالج الورقة موضوع تمويل التعليم من زاوية واحدة وهي زاوية تكلفة الخدمة التعليمية، وهو منظور ضيق يتجاهل ضرورة مساهمة المجتمع وأغنيائه على وجه الخصوص في تمويل التعليم والبحث العلمي.

٤- تطرح الورقة تقييد مجانية التعليم وتحويلها لنظام "منح" يتلقاها الطالب مباشرة، وهو ما يفتح أبواباً للفساد ويسمح بتوجيه ميزانية التعليم لمؤسسات تعليمية غير الجامعات العامة (الحكومية)، بل وقد يؤدي إلى إلغائها مما يتعارض مع الدستور الذي يكفل مجانية التعليم ويلزم الدولة بها.

٥- تتعامل الورقة مع استقلال الجامعات باعتباره مسألة فنية تتعلق بحرية التصرف في الأموال وعدم تقييد القرارات الإدارية، وهي بذلك تنظر لاستقلال الجامعة باعتباره توسيع سلطات رؤساء الجامعات، لا توسيع دائرة المشاركة والديمقراطية الحقيقية في الإدارة. ولن يؤدي هذا الاستقلال المزعوم إلا إلى مزيد من الإهدار والفساد والاستبداد.

٦- تضيف الورقة هيئات جديدة تتحكم في مسار الجامعة وتزيد من إحكام القبضة عليها، منها مجلس للتعليم العالي ومجلس للأمناء (مكون من ممثلين "للمجتمع المدني": رجال الأعمال؟ أصحاب الشركات؟ الحزب الوطني؟ الله أعلم)، وهي رؤية تقلص دور مجالس الأقسام والكليات والجامعات وتقيدتها، وهو ما يناقض مطالب الأساتذة الذين يريدون تعظيم دور مجالسهم، ودور عقلهم الجماعي في تحديد مسار الجامعة ومعالجة مشاكلها.

٧- بدلاً من الاستجابة لمطلب هيئات التدريس بانتخاب القيادات الجامعية: رئيس الجامعة، وعميد الكلية... إلخ، تطرح الورقة فكرة شغل هذه المناصب عبر الإعلان، وهو التفاف واضح يُبقي شغل هذه المناصب في قبضة لجان تشكلها الوزارة والحكومة.

٨- تطرح الورقة الإعلان طريقاً للتعين في كافة الوظائف المتدرجة من مساعدي هيئات التدريس إلى الأستاذ مروراً بالمدرس والأستاذ المساعد، ويرتبط بهذه الفكرة التوظيف بالتعاقد لا بالتعيين. وفي ظل الأوضاع المتدهورة في بلادنا فقد يترتب على هذا الأسلوب تشريد الآلاف من أساتذة الجامعات ومعاونيهم، والتخلص من أصحاب الآراء المعارضة أو تحكيم الأهواء الشخصية. ومن هنا يصبح سيف الاستغناء سيفاً مسلطاً على الرقاب يقيد الرأي الحر والحوار الشجاع.

٩- وربما كانت فكرة الإعلان عن وظيفة أستاذ التخصص، وهي الدرجة العلمية الأعلى والأرقى في الجامعة، فكرة وجيهة، من الناحية النظرية، إلا إنها في ظل انعدام الشفافية والفساد والمحسوبية والتدخلات الأمنية، تبقى ثغرة ينفذ منها الظلم في التقييم واحتمالات اختيار الأقل كفاءة لا الأكثر جدارة.

١٠- طالب الأساتذة دوماً وما زالوا بحق الجامعة وباحثيها أساتذة وطلاباً، في الحرية الأكاديمية وحق هذا الحيز في الحماية من أي ضغط خارجي. وهذا ما لم تناوله الورقة من بعيد أو قريب.

١١- طالبنا وما زلنا بمنع التواجد الأمني في الجامعة وحمايتها من التدخلات الأمنية المعلنة والمستترة في أوضاع الجامعة وفي نشاطات الطلاب، والاعتداء على حقوقهم في التعبير عن أنفسهم وانتخاب قيادتهم وتغيير اللوائح المنظمة لنشاطهم بما يضمن هذه الحقوق. إلا إن الرؤية المطروحة تسقط هذا الأمر تماماً من حسابها.

١٢- تطرح الورقة كلاماً مبهماً حول هيئة الجودة، وهي هيئة لا قيمة لها ولا معنى إن لم تكن هيئة مستقلة استقلالاً تاماً عن الحكومة.

١٣- تشير الورقة إلى ضرورة رفع مرتبات هيئات التدريس ومعاونيهم وضمان حقهم في حياة كريمة، وهذا مطلب يجمع عليه العاملون في التعليم الجامعي ويلحون فيه، ولكن هذه الاستجابة تأتي في سياق خطير، قد يشمل الاستغناء عن أعداد غفيرة من الأساتذة والاحتفاظ بالبعض وتمييزهم مادياً.

إن إصلاح الجامعة مطلب يُجمع عليه الأساتذة والطلاب بل والمجتمع كله، ولكننا نتساءل هل يمكن إصلاح الجامعة بمعزل عن مواجهة الأوضاع الفاسدة إلى حد الكارثة في البلاد؟ وهل يمكن الحديث في إصلاح التعليم العالي، والتعليم العام ما قبل الجامعي في هذه الحالة المزرية؟ وأخيراً، فإن الإصلاح لن يتحقق بهذه الخصخصة التي تريد ربط الجامعة برجال المال والأعمال ولجنة السياسات في الحزب الوطني والجهات المانحة...إلخ.

تريدون إصلاحاً، ارجعوا لأصحاب الشأن أساتذة وطلاباً، فأهل مكة أدرى بشعابها.

مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات

(٩ مارس)

١٦ أكتوبر ٢٠٠٦